سلسلة إصدارات :

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال SPLM-N

سكرتارية التدريب والبحوث والتخطيط

(3)

إضاءات حول :

العلمانية وفصل الدِّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

الجزء الثالث

سلسلة إصدارات :

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال SPLM-N

سكرتارية التدريب والبحوث والتخطيط

(3)

إضاءات حول :

العلمانية وفصل الدّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

الجزء الثالث

الفهرست

مُقدِّمة

الفصل الأول : إطار نظري

الفصل الثاني : الدولة المدنية .. هل تصلُح بديلاً للعلمانية ؟

الفصل الثالث : العلمانية على طاولة التفاوض.

مُقدمة :

أثار الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على طاولة التفاوض (العلمانية وفصل الدين عن الدولة) جدلاً واسعاً وحرَّك المياه الساكنة لسنوات طويلة. فقضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة هي قضية كل السودانيين بإعتبارها تُشَكِل واحدة من الجذور التاريخية للأزمة السودانية. فإستغلال الدين في السياسة عبر التاريخ أدَّى إلى إنهيار وتدمير البلاد وتقسيم الشعب السوداني وإشعال الحروب الفتَّاكة التي أدَّت إلى فصل جنوب السودان ولا زالت تُهدِّد أجزاء واسعة من البلاد.

تابعنا خلال الأيام الماضية الحراك الواسع الذي أثارته قضية العلمانية وطرحها كموقف تفاوضي خاصة في وسائل الإعلام المقروءَة والمسموعة بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي، لقد رأينا ضرورة توثيق هذه المواقف والآراء في هذا الظرف التاريخي المفصلي حول هذه القضية المصيرية لفائدة الجميع وللأجيال القادمة لأننا نرى إن هذه القضية هي قضية الشعب السوداني في المقام الأول وهو من له الكلمة العليا في تحديد مستقبله السياسي. فالشعب السوداني الذي ثار ضد النظام البائد ورسم ملامح سودان المستقبل، قادرٌ على مواصلة ثورته من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم (الحرية .. العدالة .. المساواة) .. سودان يتساوَى فيه الجميع بغض النظر عن (الدين – العِرق – اللون – اللغة – النوع - الجهة ... إلخ).

والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إذ تدعو لإقامة الدولة العلمانية، فهذا ينطلق من حرصها على تماسُك ووحدة البلاد التي لا يُمكن تحقيقها في ظل الدولة الدينية، والذين يرفضون العلمانية فإنهم يقفون ضد وحدة البلاد ويدفعون الشعوب المُتضرِّرة من الدولة الدينية إلى ممارسة حق تقرير المصير. فالدولة الدينية لا تقبل بالتنوُّع والتعدُّد إذ تقسِّم المواطنين، وتُهمِّش النساء والآخر الديني، وتنتهك الحريات وحقوق الإنسان.

هذا الكتيب (الجزء الثالث) عبارة عن مجموعة مقالات وبيانات ومواقف وآراء منشورة في الصحف المقروءة والمواقع الإليكترونية

ومواقع التواصل الإجتماعي المختلفة (تويتر – واتساب – فيس بوك) بالإضافة إلى البيانات الرسمية لأحزاب وقوى سياسية، وكتابات ومصادر أخرى متنوّعة تعكس تفاعل الشعب السوداني مع هذه القضية المصيرية ومواقفهم وآرائهم تجاهِها.

نأمل أن تسهم هذه الإصدارة في رفع الوعي ودفع الحراك السياسي في البلاد بما فيه فائدة للجميع.

النضال مستمر والنصر أكيد

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال

سكرتارية التدريب والتخطيط والبحوث

أبريل 2020

الـفـصل الأول

إطار مفاهيمي ؟

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

مرة أخرى وأخرى وغير أخيرة : العلمانية وأزمة امتلاك ناصية المفهوم

د/ محمد جلال أحمد هاشم - 18 مارس 2020 – الخرطوم السودان.

الأخت سارة ابو روف، لك التحية مدفوعة بالشكر لتكبدك مشاق الرد والاستمرار في الحوار في قروب "مركز دارفور للعدالة"، هذا القروب الأغر. أدناه مناقشاتي لبعض النقاط التي وردت في محاورتك لي. ولو تكرمت وسمحت لي بأن أكون صريحا معك صراحة أهلنا البسطاء فإني أخشى أن جملة ردودي لك سوف تنحصر في بسط المفاهيم التي تمسك بمفاصل حجاجنا. وعليه، أغلب ما ساكتبه أدناه لا يمكن النظر إليه باعتباره وجهات نظر، ذلك لأنه مما كان ينبغي الإلمام به بدءا. فالنقاش والحِجاج لا يمكن أن تستقيم له قائمة ما لم يتم امتلاك ناصية المفاهيم التي يدور حولها وبها النقاش والحِجاج. وغنيٌّ عن القول إن المفاهيم concepts ذات الأساس المعرفي epistemological base، بالرغم من أنها في حد ذاتها عبارة عن منتجات نظرية، إلا أنها تكتسب درجة عالية من الاستقلالية عن وجهات النظر التي تتداولها. بالطبع يمكن مراجعة هذه المفاهيم وأسسها النظرية، إلا أن النقاش والحجاج لا

يستقيمان إذا لم يكن هناك اتفاق حول الدلالات الاصطلاحية للمفاهيم.

جاء قولك في فاتحة ردك ما يلي: "ما أريد التأكيد عليه ألا إختلاف علي فشل الدولة الدينية بقيادة الإنقاذ وربما عموماً ولكن المشكلة ليست في الدين؟ بل فيمن يطبقون الدين". وهذا قول صحيح في جهة منه بقدر ما هو أيضا قول مُلبس في وجه آخر. فالصحيح في قولك مما أجد نفسي متفقا فيه معك هو أن الدولة الدينية لا علاقة لها بالضرورة بالدين الذي تزعم أنها تحكم بموجبه. ليس هذا فحسب، بل يثبت التاريخ أن الدين المعني (بوصفه ثقافةً اجتماعية وممارسة عامة) عادةً ما يكون من أوائل ضحايا الدولة الدينية التي تشوهه وتنفِّر عنه، الأمر الذي يستدعي تحركا اجتماعيا وفكريا لتصحيح الوضع، هو بالضبط ما قامت ثورة ديسمبر المجيدة لتحقيقه. إلا أن ما اختلف فيه معك هو ذهابك إلى أن خطأ الإنقاذ كدولة دينية لا يعود لفشل نموذج الدولة الدينية مبدأً، بل يعود إلى خطأ التطبيق. فهذا يعني أن الدولة الدينية جيدة من حيث المبدأ ما لم يصحبها التطبيق الخاطئ. ومرد اللبس في كلامك هو أنك تعتقدين أن مصطلح "الدولة الدينية" ذو ارتباط وثيق بالدين. وهذا ليس فقط خطأ، بل يتناقض مع صدر كلامك الذي اتفقت فيه معك. مرة أخرى أكرر لك بأن الدولة الدينية مؤسسة اجتماعية سياسية يصطنعها الإنسان ولا علاقة لها، بالضرورة، بالدين الذي تزعم أنها تحكم بموجبه. هذا ليس مجرد رأي، بل هو نتيجة أثبتها التاريخ منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة بوصفها دولة دينية انتهاءً بدولة الإنقاذ.

أما إذا كنت تحملين رأيا مغايرا، فدونك التاريخ والحاضر، قومي باستعراضهما وقدمي لنا نموذجا لدولة دينية ناجحة من حيث تمثيل الدين الذي تزعم أنها تحكم بموجبه.

ثم أراك تقولين : "وظاهرة الإستقواء لا أعتقد أنها تنحصر علي الدولة الدينية فحسب، وما نمشي بعيد فلنأخذ الظاهرة (الدعم السريع) هذه المجموعة لا تحمل أيدلوجيا فكرية معينة ولكن يبرز سلوكها الإستقوائي جليا في محاولة التكتل والتمحور داخلياً وخارجياً". وهذا قول لا يقف على أي أساس من العلم. وحتى لا نصرف الكثير من الوقت، دعيني أقدم لك التعريف العلمي لمصطلح "الأيديولوجيا"، ولعلمك اتفق العلماء على هذا التعريف منذ عام 1885م، أي قبل حوالي 150 عاما : الأيديولوجيا هي مجمل التصورات التي تصطنعها الجماعة أو الفرد عن نفسها، أو عن نفسه، وعن الآخرين والتي بموجبها تعمل الجماعة على تكريس مصالحها الدنيوية ولو خالفت مصالحها المصلحة العامة أو الحق والحقيقة، ولهذا تكون الأيديولوجيا قادرة على تبرير أفظع الممارسات وأسوئها حيث يتم ارتكابها بضمير مخدر وغير متحرك، وبهذا تقوم الأيديولوجيا بتزييف الواقع. هذا باختصار! وكما ترين، لا علاقة لمصطلح "الأيديولوجيا" بالفكر أو الثقافة. فكلا الفكر والثقافة يقومان على الانفتاح والتفاعل، بينما تقوم الأيديولوجيا على الانغلاق وعدم التفاعل؛ وبهذا يؤدي الفكر والثقافة إلى توسيع المدارك وزيادة الذكاء، بينما تعمل الأيديولوجيا على تضييق المدارك وتكريس حالة الغباء فيما أطلقتُ عليه في كتاباتي مصطلح "الغباء

الأيديولوجي". وهكذا ترين أن ظاهرة الجنجويد تقوم في أصولها علي الأيديولوجيا الإسلاموعروبية (ولعلمك، الأيديولوجيا الإسلاموعروبية لا علاقة لها، لا بالثقافة العربية ولا بالثقافة الإسلامية، ببساطة لأنها أيديولوجيا). وطبعا يمكننا أن نشير بكل يسر إلى ما فعلته الأيديولوجيا الإسلاموعروبية بهؤلاء الجنجويد فهي، أولا، قامت بتزييف وعيهم بواقع هويتهم حيث ركبهم وهم أنهم عربُ العرب، وهذا طبعا مجرد وهم. فلو كانوا فعلا هم عرب العرب، لما استأجرهم عرب الجزيرة العربية كجنود مرتزقة يحاربون بالنيابة عن العرب العاربة. كما لا نحتاج لأي جهد كيما نشير إلى ما فعلته بهم هذه الأيديولوجيا الإسلاموعروبية من حيث تبرير ارتكاب الفظائع بدارفور، تلك الفظائع التي ترقى إلى أن توصف بأنها جرائم ضد الإنسانية حيث اشتملت على القتل الجماعي والاغتصاب الممنهج وحرق القرى والبلدات. انظري كيف ارتكبوا كل هذه الفظائع التي يندى لها الجبين خجلا ويتوارى منها، بينما هم فعلوها بضمير مرتاح كما لو كانوا يذبحون خراف الأضاحي. وعليه، نفيك للأيديولوجيا عن الجنجويد أو الدعم السريع أو عن أي جهة من الجهات التي تورطت في فظائع دارفور هو نفى يقوم في أساسه على فهم موغل في الخطأ لما تعنيه كلمة الأيديولوجيا.

وتبعا لما خلصنا إليه أعلاه، يصبح قولك أدناه بلا أي معنى لأن ما بُني على باطل فهو باطل: "عليه لا نسطيع أن نجعل من الدولة الدينية قاعدة ثابتة لإثبات ونسب محاولة الهيمنة لها بقدر ماهو سلوك بشري عام الشئ الذي يبرز

الآن في ما يشاء بأن بعض الأحزاب تحاول السيطرة علي المرحلة وتمكين نفسها وإن كان ذلك علي حساب المواثيق والوطن وإن كانت قد رفضت ذات السلوك لدي النظام البائد".

ثم أراك تقولين ما يلي: "أفتكر أن الدولة العلمانية أو الوطنية علي مستوي العالم لا تمثل وضع مثالي يمكن القياس عليه وتصويره بأنه المخلص للعالم وما دولة الجنوب عنا ببعيد إذ لم تشكل العلمانية ضامنا للسلام والوحدة الوطنية وحتي في العالم الغربي فإن عليها الكثير من الملاحيظ والإفرازات الجانبية السالبة فعندما تبرز العنصرية إلي يومنا هذا في دول عظمي كبريطانيا وأمريكا يبقي لا داعي للنقاش". وهذا والله، وبكل احترام، قول لا علاقة له بما قلتُه لك في مقالي السابق بخصوص عَلمانية الدولة. فأنا لم أقل بأن الدولة العلمانية هي الضمانة للرفاهية والنماء، كما لا يوجد إنسان عاقل يمكن أن يقول هذا. ما قلته لك، وأقوله هنا مرة أخرى، هو أن العلمانية التي تحدثت عنها ليست موقفا فكريا أو مطلبا سياسيا؛ إنها شرط لازم من شروط الدولة الوطنية التي نشأت بموجب اتفاقية ويستفاليا في عام 1648م بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبين ما عُرف بموجب نفس الاتفاقية بجمهورية الأراضي المنخفضة. وهذا قول يا طالما كررناه وأعدناه ولا أرى ما يدعو لتكراره مرة أخرى. أما تحقيق دولة النماء والرفاهية فهذه تقع مسئوليتها على القوى السياسية وبرامجها ومدى قدرتها على تنفيذ تلك البرامج، كل هذا داخل إطار الدولة الوطنية العَلمانية. فإذا نجحت، استحقت

أن تحكم؛ أما إذا لم تنجح، استحقت أن تسقط في لعبة الانتخابات ليحل محلها حزب آخر. كل هذا في إطار الدولة الوطنية العَلمانية! لكن إذا لم تكن الدولة عَلمانية، فبدلا من احتمالات النجاح السياسي مقابل الفشل السياسي (وهو في جوهره فشل أدائي)، يكون هناك احتمال فشل الدولة نفسها (وهو فشل بنيوي)، بما سيؤدي إلى انتفاء السلام وبروز شبح الحرب الأهلية بالضبط كما عشنا ورأينا ما حدث ولا يزال يحدث في السودان. أما إشارتك لفشل دولة الجنوب، فمن بين عدة ردود يمكن أن أذكر لك أنك لا يمكن أن تكوني عاقلة إذا كنت تنتظرين من البقرة الحامل أن تلد لك حصانا؛ فالدولة الفاشلة سوف تلد لك دولة فاشلة، بالضبط كما ستلد لك البقرة بقرةً صغيرة، لكنها بقرة على أي حال! والفرق الآن بين الدولتين الشقيقتين هو على النحو التالي: بينما تعاني جمهورية جنوب السودان من الفشل الأدائي دون أن تعاني من أي فشل بنيوي يتعلق بتركيبة الدولة، تعاني جمهورية السودان من كلا الفشل الأدائي والبنيوي. فأيهما أسوأ وأضلُّ سبيلا؟

إن ما ينبغي أن يشغل بالك أكثر من فشل دولة الجنوب هو فشل السودان كدولة لدرجة عجزه عن الاحتفاظ بالجنوب لا لسبب بخلاف أنه دولة غير علمانية. ففي إعلان المبادئ لاتفاقية مشاكوس عام 1998م كان النص يقرأ بما يفيد أحد خيارين: الأول قيام دولة علمانية واحدة ومتحدة، والثاني قيام دولة دينية بما يقتضي إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير. فاختارت دولة الإنقاذ الخيار الثاني. فلو كان السودان دولةً علمانية، لما انفصل الجنوب. كما عليك أن

تقلقي أكثر من تكرار السودان لتجارب فشله البنيوي كدولة غير علمانية المرة تلو الأخرى؛ إذ ما أشبه الليلة بالبارحة! فاليوم يتكرر سيناريو انفصال الجنوب بطريقة وقع الحافر على الحافر فيما يتعلق بمنطقتي جبال النوبة والفونج بالنيل الأزرق - وغدا ربما دارفور، وبعد غدٍ ربما شرق السودان. أرأيت كيف أن الدولة الدينية هي التي تقوم بتفكيك السودان طوبةً بعد طوبة، وليس العلمانية؟

ثم أعجب من كل ما قلتيه أعلاه هو قولك، أدناه: "الأهم من ذلك إذا كانت الدولة العلمانية تستمد سلطتها من الشعب فلماذا لا يتم تخيير الشعب في هذا الأسلوب كخيار لإدارة الدولة بداية ولماذا تفرض عليه فرضا". فكأننا يا بدرُ لا رُحنا ولا جينا! فأنت لا تزالين تتعاملين مع العَلمانية بوصفها خيارا سياسيا وموقفا فكريا؛ هذا بينما ظللت في المقالتين السابقتين أكرر وأعيد بأن العلمانية هي شرط لازم للدولة الوطنية، ذلك لأن الدولة الوطنية التي تقوم على حقوق المواطنة بلا أي تمييز على حساب الدين أو العرق .. إلخ، هي بنيويًّاً عَلمانية، وليس اختياريا. ثم لماذا نستفتي الشعب في أمر جربناه من قبل وعندما تم إلغاؤه لم يُستشر الشعب في ذلك الإلغاء؟ فقد ظللنا ننعم بالدولة الوطنية العلمانية منذ سقوط دولة المهدية حتى عام 1983م عندما أعلن النميري قيام الدولة الدينية دون أن يستشير أحدا. فهل تمت استشارة السودانيين في قيام الدولة الدينية التي حكمت علينا بأن متخلف عن ركب البشرية بأربعة قرون على أقل تقدير حتى نقوم باستشارة الشعب في إعادة الأمور إلى نصابها حتى نلحق بركب الحضارة والتقدم؟

مرة أخرى أراك تخلطين ما بين مفهوم "الدولة الدينية" وما بين الدين، ذلك في قولك: "وماذا لو نشبت إختلافات وصراعات عميقة بسبب العلمانية نفسها (المنوط بها الخلاص) ، لا سيما فنحن في السودان نمثل حالة إستثنائية وخاصة فالناس هنا مرتبطون بالدين بشكل طبيعي ووجداني فأي محاولة لتصوير أن الحل يكمن في إبعاد الدين عن إدارة الحياة العامة ستقابل بالرفض ويجب علي دعاة العلمانية أخذ هذا العامل بعين الإعتبار دون تجاهله أو التقليل منه بقصد أو بغفلة". بخصوص الصراع حول العلمانية، فإني استغرب تساؤلك "... وماذا لو نشبت إختلافات وصراعات عميقة بسبب العلمانية نفسها ..."؛ فالصراع لن ينشب في المستقبل لأنه بالفعل قد نشب في الماضي القريب ولا يزال ناشبا في حاضرنا المعاش هذا؛ وهو صراع قد خاضته البشرية من قبل ضد الدولة الدينية ممثلةً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد تسبب ذلك الصراع في نشب ثلاثة حروب متزامنة وتعتبر الأطول في تاريخ البشرية، هي حرب المائة عام ثم حرب الثمانين عاما، ثم حرب الثلاثين عاما. واليوم نحن لا نزال نخوض غمار الحرب التي نشأت بموجب الدولة الدينية. أما قولك (بين قوسين) "المنوط بها الخلاص" فلا أعتقد أنه يحتاج إلى رد مني، فهذه من بنات أفكارك وإسقاطاتك، بجانب أن ما قلناه أعلاه فيه ما يكفي في الرد على هذه المقولة. ولكن اسمحي لي بأن أعود مرة أخرى إلى ما أراه، بكل تقدير واحترام، بمثابة النقطة المحورية في التباس المفاهيم لديك، ألا وهو قولك: "فالناس هنا مرتبطون بالدين بشكل طبيعي ووجداني فأي محاولة لتصوير أن الحل يكمن في إبعاد

الدين عن إدارة الحياة العامة ستقابل بالرفض ويجب علي دعاة العلمانية أخذ هذا العامل بعين الإعتبار ...". فهذا كلام يدل دلالة قاطعة بأنك تؤمنين بالدولة الدينية بوصفها حامية الدين، وهذا اعتقاد فاسد، كأنه يريد أن يقنعنا بأن السودانيين لم يعرفوا الدين إلا تحت ظل الدولة الدينية هذا بينما الجميع متفقون أن السودانيين لم تتفرق كلمتهم وتذهب ريحهم إلا تحت ظل الدولة الدينية في المهدية والإنقاذ. وأغرب منه قولك: "لا سيما فنحن في السودان نمثل حالة استثنائية وخاصة فالناس هنا مرتبطون بالدين بشكل طبيعي ووجداني ...". كيف وعلى أي أساس تحكمين بأننا حالة خاصة؟ بأيِّ معايير؟ هل نحن أكثر ارتباطا بالدين من الشعب التركي الذي يقرر فيه الدستور بأن تركيا دولة علمانية؟ أم نحن أكثر ارتباطا بالدين من شعوب آسيا الوسطى التي خضعت لحكم الاتحاد السوفيتي لعقود فما زادها ذلك إلا تمسكا بدينها الإسلامي حيث يشكل المسلمون فيها نسبة تفوق ال 95 %، ثم مع ذلك أشارت دساتيرها بصريح العبارة بأن الدولة علمانية؟ هل نحن أكثر تمسكا بالإسلام من شعوب حزام السودان التي تذكر دساتير العديد منها أن الدولة علمانية؟ ما الذي يجعلنا حالة استثنائية؟ ومن الذي قال بأن العلمانية تعني إبعاد الدين من الحياة العامة؟ أولم يحكم هيلموت كول دولة ألمانيا الغربية لمدة 14 عاما بالحزب المسيحي الديموقراطي؟ أولا يحكم الآن رجب طيب أردوغان، عبر حزب ينتمي لحركة الإخوان المسلمين، دولة تركيا التي يتصدر دستورَها التقرير بصريح العبارة أن تركيا دولة علمانية؟ أخشى ما أخشاه انك تُسقطين فهما خاطئا خاصا بك على العلمانية التي

تجهلينها جهلا تاما. أقول هذا والله وأنا لا أرمي إلا لقولة الحق من باب التقدير لك؛ فالحقُّ إذا كان أولى بأن يُتَّبع، فهو أيضا أولى بأن يُقال.

وكأني بك وقد اتخذت قرارا بألا تنتهي عجائب أحكامك وتقديراتك التي ما أنزل الله بها من سلطان! دعنا نستعرض قولك أدناه: "أيضاً عندما تقرر مجموعة بعينها ضرورة علمانية الدولة وتفرض ذلك علي كافة الشعب فهي ذات الطريقة التي تم رفضها بأن مجموعة فرضت الدولة الدينية علي الشعب". حسنا! إذن، بموجب ما تقولينه هنا، فالدولة الدينية قد فُرضت فرضا ! دعنا نتوقف هنا ! ماذا كان يوجد لدينا قبل أن تُفرض الدولة الدينية فرضا؟ أي نوع من الدولة كان يوجد لدينا؟ بالطبع كان يوجد لدينا الدولة غير الدينية، أي الدولة العلمانية ! لماذا؟ لأن ذلك هو ما يعرف عن الدولة الوطنية بالضرورة ! فما الذي حدث؟ تم فرض الدولة الدينية بالقوة، مرة عبر قرار من نميري، وأخرى عبر انقلاب عسكري وغير شرعي ضد حكم ديموقراطي شرعي قام به الإخوان المسلمون. فما الذي ينبغي عمله؟ ما ينبغي عمله هو اتباع القاعدة التي تقول بأنه لا يصح إلا الصحيح، وما قام على باطل، فهو باطل مهما تقادم عليه الزمن. فماذا يعني هذا؟ انه يعني إلغاء الدولة بجدة قلم، أي بقرار، بالضبط كما تم فرضها بقرار.

هذا ما كان ينبغي أن يقودك إليه قولُك أعلاه وفق منطقه الداخلي؛ ولكن العجيب فيما خلصت انت إليه هو التأسيس على قولك هذا للوصول إلى نتيجة مضادة له، ألا وهي تحويل العلمانية من كونها شرطا لأزمة حتى تصبح مجرد

خيار خاضع لآلية الانتخابات رفضا أو قبولا. وهذا ما لن يحدث أبدا ! كيف ولماذا ؟ لأن الصراع حول علمانية الدولة من عدمها قد بلغ درجته القصوى وهي الحرب الأهلية. فحملةُ السلاح من لفيف حركات الكفاح المسلح لن تقبل بأي اتفاق سلام لا يفضي إلى أن تستعيد الدولة علمانيتها. بالضبط كما حدث مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة ! فإما الدولة العلمانية التي تقوم على المواطنة أو الحرب !

أما قولك: "وهل الدول العلمانية المتحضرة المتطورة اليوم لا تعاني أي نوع من أنواع فالمشكلات كالإنحلال والأمراض النفسية والاجتماعية (الناتجة عن الخواء الروحي) وحتي الكثير من المشكلات الإقتصادية ..؟؟"، فلا أعتقد أنه يحتاج إلى رد. لكن اسمحي لي بأن أذكرك بأن نفس هذا الغرب المنحل الذي يعاني من الخواء الروحي، هو الذي يبتدع لنا جميع ما تعتمد عليه حياتنا من أدوية وتكنولوجيا وعلم ... إلخ. فلو دخلنا مع هذا الغرب في جرد حساب وبدأ كل فريق في استرجاع ما له من فضل على الطرف الآخر، صدقيني يا أختي سوف نُضطرُّ لأن نمشي في الطرقات عرايا كما ولدتنا أمهاتُنا. فكل المجتمعات فيها الطيب وفيها الخبيث، وليس من الحكمة في شئ أن نصدر صكوك الإدانة المجانية في حق مجتمعات تقف اليوم على سدة قيادة البشرية. فمثل هذا الأسلوب يعني أننا لن نتمكن أبدا من اللحاق بركب التقدم طالما كنا أميل إلى استسهال إصدار صكوك الإدانة كما لو كنا قضاة

التاريخ. دعينا نصنع التاريخ أولا كما صنعناه في ماضينا التليد، ثم بعد ذلك يمكن أن نتحاكم.

أخيرا وليس آخرا، أتوجه إليك إزاء قولك: "كما أرجو أن نبتكر ونبتدع نموذجا خاصاً بالسودان يراعي خصوصيته ويستوعب متغيراته وتنوعه وتناقضاته" بالسؤال التالي: هل تعنين بقولك هذا أن نبتدع نموذجا خاصا بالسودان بخلاف الدولة الدينية وكذلك بخلاف الدولة الوطنية العلمانية؟ فمع تأكيدي لك بأن أي أمة أو شعب تكون لديه خصوصية أسماها علماء الدولة الوطنية بروح الأمة، إلا أن المشتركات بين جميع الشعوب في مسألة تطور مؤسسة الدولة هو السمة الغالبة. هذا أللهم إلا إذا كنت تعتقدين أن الشعب السوداني شيء فريد لم يخلق مثله في التاريخ.

ويدوم الود والاحترام والتقدير؛؛

MJH

رداً على عمار السجاد ومُبارك الكودا : بين العلمانية ومُعاداة الدولة للدين

د/ محمد جلال أحمد هاشم – 27 فبراير 2020

التحية لك أخي وصديقي عمار السجاد، وكذلك التحية للأستاذ مبارك الكودة لتجشمه عناء الكتابة ردا على ما اعتقد أنها آراء لي. أولا لا أعرف كيف ربط الأستاذ الفاضل مبارك الكودة بين العَلْمانية ومعاداة الدولة للدين، ناسبا كل هذا لي؟ فلا العلمانية تقول هذا، ولا أي حديث أو مكتوب صدر مني يقول هذا. وعليه، قوله هذا يبقى معلقا بالأدلة التي ينبغي أن يقدمها. ثانيا، كم كنت أتمنى لو أنه عمد إلى المنهج التحليلي فيما ساقه من حديث، ذلك بأن يأتي باقتباسات من أي مراجع تربط، من جهة، بين العلمانية ومعاداة الدولة للدين، ثم، من جهة أخرى، تربط هذا الادعاء بكلام منسوب لي حتى تصبح مناقشة أفكاري في هذا الصدد مقبولة من حيث الشكل والموضوع.

فالمعلوم عن العَلْمانية بالضرورة هو ألا يقوم الحكم في الدولة بموجب إلزامية دينية مهما كان. وهنا تقف الدولة موقفا إيجابيا تجاه أي دين وتجاه أي مذهب ديني لكنه في نفس الوقت موقف غير منحاز لأي دين أو معتقد أو مذهب على حساب الآخر. ولي أكثر من كتاب وعشرات المقالات التي أبسط فيها فهمي هذا، وكلها متاحة في الأسواق والوسائط الاجتماعية. وقد شرحت فيها مسهبا أن هناك العَلمانية البنيوية بمثلما هناك العلمانية الأدائية؛ العلمانية

البنيوية تتعلق ببنية الدولة الوطنية كونها عَلمانية بنيويا، بمعنى أنها، بنيويًّاً، لا تستمد مشروعية السلطة من السماء بموجب أي إيمان ديني، بل تستمدها من الأرض، أي من الشعب بصرف النظر عما يختلج في ضمائر هذا الشعب من إيمان أو عدم إيمان. وهذا هو مناط وصف هذه الدولة بأنها تقوم على المواطنة، وهذا هو نفسه مناط وصفها بالدولة الوطنية ذات الحدود السياسية المعترف بها وذات السيادة داخل هذه الحدود. هذه الدولة منتج بشري برز للوجود لأول مرة في أوروبا وفق ما يعرف باتفاقية ويستفاليا عام 1648م بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة (التي كانت تحكم بموجب الحق الإلهي بما يعني أنها تستمد شكلتها بالتفويض الإلهي، أي من أعلى إلى أسفل، أي السلطة المخوَّلة) وبين ما عُرف وقتها بجمهورية الأراضي المنخفضة التي برزت للوجود بوصفها دولةً تحكم بموجب الحق الأرضي (أي أنها تستمد سلطاتها من أسفل، أي من سلطة الشعب ممثلا في مواطنيه وهي السلطة المفوَّضة من أسفل إلى أعلى). وبما أن مصدر السلطة في جمهورية الأراضي المنخفضة هو سلطة الشعب، لهذا تساوى فيها المواطنون طالما أنهم يحترمون القانون ويدفعون الضرائب ويقومون بكل ما تمليهم عليهم واجبات المواطنة المتساوية، ذلك بصرف النظر عن الدين الذي يؤمنون به، أو لا يؤمنون به. وهكذا نرى أن الدولة العَلمانية ليست ضد أي دين لصالح دين آخر، كما لا تنحاز إلى دين لصالح دين آخر، بنفس القدر الذي تتدخل فيه لحماية حقوق أي دين تُنتقص حقوقُه وحقوق من يدينون به.

هذا هو مناط القول بأن الدولة الوطنية هي عَلمانية بنيويًّاً، وليس فقط أدائيا. ولا يعني هذا أن الدولة الوطنية تنزلت وهي مكتملة النمو، فقد ظلت تتطور، ولا تزال تتطور، شأنها في ذلك شأن الإنسان الذي صنعها.

هذا كلام يا طالما كررته في كتبي ومقالاتي. ولهذا تجدني متعجبا، مستغربا مما صدع به الأستاذ مبارك الكودة فيما يُفترض أنه رد على كلام منسوب لي دون أن أعرف عنه شيئا.

ومثل هذه الدول العلمانية ذات الأغلبية المسلمة كثيرة وعلى رأسها تركيا التي تنص في دستورها على أن الدولة علمانية بينما يحكمها تنظيم إسلامي ينتمي في عمدة فكره على فكر حركة الإخوان المسلمين، بالضبط كما حكم هيلمت شميدت جمهورية ألمانيا الغربية العَلمانية لفترة 14 عاما باسم الحزب المسيحي الديموقراطي.

وعليه، ما نطالب به هو أن نكون مثل هذه الدول ليس إلا وذلك بعد أن جرَّبنا حكم الدولة الدينية التي أضاعت الدولة كما أضاعت الدين نفسه. ولا زلت في انتظار أن يشفع الأستاذ مبارك الكودة ادعاءاته التي بسطها في مقالته المقتضبة بالأدلة ويقوم بتقييدها تحليليا حتى يتسنى لنا أن نناقشها؛ ويدوم الود!

MJH

الـفـصل الـثـانـي

الدولة المدنية .. هل تصلُح بديلاً للعلمانية ؟

الفصل الثاني

الدولة المدنية .. هل تصلح بديلاً للعلمانية

في الرد على دُعاة الدولة المدنية ومُنتقدي "العلمانية" – (1-2)

عادل شالوكا

توطئة :

من أهم أزمات البلاد طوال الفترة التي تلت خروج المُستعمر في 1956، هي الطريقة التي تعاملت بها النُخب السودانية في جميع العهود والحكومات مع المُشكلة السودانية وقفذهم على الحقائق وتجاوزهم لجذور المشكلة، ومُحاولة تسطيح القضايا ومُعالجة القشور وعدم تناول جوهر القضايا والأزمات، ولذلك ظل السودان في حرب مع نفسه وضد كيانات إجتماعية مُهمَّشة وضِعت أمامها موانع هيكلية وثقافية - من ضمنها الدين - لأكثر من 64 سنة. وبعد ثورة ديسمبر المجيدة في 2018 لا زالت النُخب السودانية تُمارس نفس السلوك (الإستهبال والفهلوة) في محاولة للدفاع عن الإمتيازات التاريخية التي ورثوها (بوضع اليد)، في الوقت الذي كانت فيه بقية الشعوب السودانية تقود صراعها من أجل البقاء، وتُقاوم من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمُساواة.

طالعنا العديد من الكتابات التي تنتقد طرح (العلمانية) وتُدافع عن (الدولة المدنية) مُستندين على تعريفات علمية لطبيعة الدولة المدنية

وحشدوا كتاباتهم بالعديد من النماذج والأمثلة بهدف التشويش وتضليل جموع الشعب السوداني أهمها مقال المحامي/ عبد المطلب عطية الله بعنوان : (في فض الإشتباك بين دُعاة الفصل والدمج بين الدين والدولة)، ومقال طويل للصادق المهدي لا يستطيع أكثر الناس تركيزاً أن يفهموا منه شيئاً كعادته في أقواله وكتاباته - بعنوان (ويسألونك عن العلمانية)، ويبدو إنها كانت حملة مُنظَّمة للوقوف ضد طرح العلمانية. وهذا في تقديرنا يقع في خانة المحاولات المُستمرة للإلتفاف حول القضايا المصيرية والوقوف ضدها - بل بالأحرَى الوقوف ضد الحقوق والإلتزامات والإستحقاقات التي يُمكن أن تقود إلى سلام عادل وشامل ومُستدام. فالتعريفات العلمية لمفهوم الدولة المدنية يُمكن لأي شخص أن يتحصَّل عليها من (قوقل)، فهذه ليست القضية ولكن طرح العلمانية يرتبط بواقع الدولة السودانية وأزماتها العميقة، فقد ورث السودانيين تركة ثقيلة من كافة الحقب الماضية وخاصة سنوات حكم الإسلاميين (1989 – 2019) تمثَّلت في علاقة الدين بالدولة وتسييس الدين وإقحامه في السياسة، ونتج عن ذلك الكثير من التشوُّهات في بنية الدولة وأخطر هذه النتائج إنفصال جنوب السودان في العام 2011. وللسودانيين كذلك تجارب لا تُحصَى في (نقض العهود والمواثيق) وثَّقها أبيل أليير في سفر يحتاج إلى تكملة لأن نقض العهود والمواثيق لازال مُستمراً، وبسبب هذه التجارب السيئة والمريرة لا يمكن القبول بعبارات فضفاضة على شاكلة (الدولة غير المُنحازة) أو أي عبارات أخرى غير حاسمة لتكتب في إتفاق السلام ومن ثم تُنقل إلى الدستور الدائم. فهذا الدستور المُزمع صياغته مُستقبلاً بعد إحلال السلام لن يكون (دائماً) ما لم تُحسم فيه كافة القضايا المصيرية التي تُشكِّل جذور الأزمة السودانية بصورة واضحة، فهذا ما تُنادي به الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وهنالك العديد من الدول ذات الأغلبية المُسلِمة كتبت في دساتيرها عبارات واضحة لطبيعة الدولة - على سبيل المثال :

1/ جمهورية طاجكستان يبلغ عدد سكانها 10 مليون نسمة 98 % منهم مسلمين :

النص الدستوري : ((جمهورية طاجيكستان هي دولة ذات سيادة، ديمقراطية، مبنية على القانون، علمانية ووحدوية)).

2/ جمهورية أزربيجان عدد سكانها 12 مليون نسمة 96 % منهم مسلمين :

النص الدستوري ((دولة أزربيجان جمهورية ديمقراطية، قانونية، علمانية، وحدوية)).

3/ تركيا عدد سكانها حوالي 79 مليون نسمة 97 % منهم مسلمون :

النص الدستور ((الجمهورية التركية دولة ديمقراطية، علمانية واجتماعية تحكمها سلطة القانون، في إطار مفاهيم السلم العمومي، والتضامن الوطني والعدالة، وتحترم حقوق الإنسان، ولها ولاء لوطنية أتاتورك، وهي مبنية على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الديباجة)).

4/ السنغال عدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة 94 % منهم مسلمون :

النص الدستوري ((جمهورية السنغال علمانية، ديمقراطية واجتماعية. وهي تضمن المساواة أمام القانون لكل المواطنين، بلا تمييز على أساس الأصل، العرق، الجنس، والدين. وهي تحترم كل المعتقدات)).

5/ كوسوفو عدد سكانها حوالي 2 مليون نسمة 95 % منهم مسلمون :

النص الدستوري ((جمهورية كوسوفو دولة علمانية وهي مُحايدة في شؤون المُعتقدات الدينية)).

6/ مالي عدد سكانها حوالي 18 مليون نسمة 91 % مسلمون :

النص الدستوري ((مالي جمهورية مُستقلة، ذات سيادة، غير قابلة للتقسيم، ديمقراطية، علمانية واجتماعية)).

7/ غينيا عدد سكانها حوالي 13 مليون نسمة 85 % منهم مسلمون :

النص الدستوري ((غينيا جمهورية وحدوية، غير قابلة للتجزئة، علمانية، ديمقراطية واجتماعية)).

8/ بنغلاديش عدد سكانها حوالي 179 مليون نسمة 87 % منهم مُسلمون :

النص الدستوري ((نحن، شعب بنغلاديش [...] نتعهد بأن المُثُل العليا وهي : الوطنية، الاشتراكية، الديمقراطية والعلمانية، التي ألهمت شعبنا البطل وشهداءنا الشجعان لتكريس أنفسهم والتضحية بحياتهم في سبيل النضال من أجل تحرير الوطن، ستكون [تلك المُثُل العليا] هي المبادئ الأساسية للدستور)).

فالمُدهش إنه بعد ثورة ديسمبر المجيدة 2018 توقَّع الجميع وخاصة المُهمَّشون إن السودان قد بدأ عهداً جديداً وإن الثورة جاءت بالتغيير وبالتالي لن تقف قضايا مثل العلمانية كثيراً أمام المفاوضين الذين سيُمثِّلون حكومة الفترة الإنتقالية، ويبدو إن هذه الدهشة ستستمر لفترات طويلة، فمُبرّر مثل (مُراعاة شعور الشعب السوداني لأن كلمة علمانية حسَّاسة) يوضِّح إن مُمثِّلي الشعب في هذه الثورة يضعون الإعتبار لكيانات مُحدَّدة من جموع الشعب السوداني ولا يريدون أن (يجرحوا

شعورهم) وبالمقابل لا يضعون أي إعتبار لمُكوّنات أخرى لا تقبل بغير علمانية الدولة، وفي هذا رسالة واضحة للمُهمَّشين بأنكم (غير معنيين بهذا التغيير ..!!). مما يفتح الأبواب للبحث عن خيارات أخرى، أو الإستمرار في الحرب. وإذا كانت هذه الحكومة هي حكومة ثورة .. فالثورة تعني التغيير الجذري في بنية الدولة وإزالة تشوُّهاتِها وإن كلّف ذلك التضحية كما ضحَّى الشباب في مجزرة القيادة العامة في 3 يونيو 2019 بكل شجاعة وهم يواجهون الموت بصدور عارية ولا يتسلَّحون بشيء غير إيمانهم بالتغيير، وبرغم ذلك ها هي أسرهم ترى التخاذُل في إنجاز وتحقيق أهداف الثورة التي مات من أجلها أبنائِهم (حرية .. سلام .. عدالة) .. فليست هنالك أرواح أغلى من الأخرى، فشعوب الهامش منذ أغسطس 1955 ظلَّوا يقدِّمون التضحية من أجل سودانٍ موحَّد، فقدَّموا أكثر من ثلاثة مليون شهيد مهراً للوحدة والتغيير، هذه الوحدة التي لا يعرف ثمنها هؤلاء الذين يغامرون بالقضايا المصيرية، فالذين يرفضون علمانية الدولة يضعون مصداقيتهم على المحك، ويدعون صراحة لتقسيم البلاد.

سنتناول ما ذهب إليه المحامي عبد المطلب عطية الله لنرى كيف يُحاول تضليل الشعب السوداني، أما الصادق المهدي فلم أجد في مقاله ما يستحق الرد وقد ساهم الدكتور/ حيدر إبراهيم برده على مقاله في الحفاظ على الكثير من الوقت الذي كان يُمكن إضاعته في الرد عليه.

أولاً : واضح إن الكاتب يحاول دعم موقف الحكومة وبعض التيّارات في قوى الحرية والتغيير في هذا التوقيت الحاسم، وهذا على ما يبدو خُطة مُضادة للجهود التي تقوم بها الحركة الشعبية لشرح مفهوم العلمانية. وقد حاول الكاتب الخلط بين مفهوم الدولة العلمانية والدولة المدنية لتشويه العلمانية والترويج للدولة المدنية في نفس الوقت. كما

حاول عكس مزايا العلمانية بإعتبارها صفات الدولة المدنية في إطار هذا الترويج.

ثانياً : إستخدم الكاتب الحُجَّة والحيلة بأن ظروف نشأة وتطوُّر الدولة العلمانية غير متوفِّرة في السودان ولذلك لا يجب نقل هذه التجربة (العلمانية) إلى السودان، حيث قام بإستدعاء التجربة الغربية بصورة إنتقائية. فظروف نشأة وتطوُّر الدولة العلمانية في أوربا لا تشبه الحالة السودانية لأن أوربا لم تشهد صراعاً بين القوميات على أساس الدين ولم تشهد إضطهاداً للأقليات بسبب إنتمائهم الديني مثلما حدث في السودان – بل جوهر الصراع كان يتمثَّل في إستغلال الكنيسة للنفوذ الديني وسيطرتها على السلطة السياسية، وهذا موجود في السودان مع عوامل أخرى وهي الإضطهاد على أساس الدين، وإعلان الحرب الدينية ضد الآخرين بسبب إنتمائهم الديني وصل حد تكفيرهم وقتلهم بإسم الدين. وبالتالي تأتي الدعوة للعلمانية في السودان لمنع التفريق والتمييز بين المواطنين وإضطهادهم على أساس الدين ومُصادرة حريتهم وحقَّهم في الحياة. كما حاول الكاتب إبراز سلبيات غير صحيحة للدولة العلمانية مُقابل مزايا الدولة المدنية.

ثالثاً : حاول الكاتب أن يعكس للشعب السوداني إن التشابُك بين الدين والدولة هو مُجرَّد جدل فلسفي مُستلف من واقع تاريخي مُختلف نشأ في أوربا خلال فترة سيطرة الكنيسة على مفاصل السلطة السياسية – ويدَّعِي إنه في الحالة السودانية فالأمر لا يتعلَّق بالبناء الدستوري أكثر من كونه تدابُر فلسفي بين النُخب وسجال بين الأطروحات والمشاريع الآيديولوجية والسياسية بين اليمين واليسار الذي تعاظم بسبب تسييس الإسلاميين للدين وفرض دولة بإسم الإسلام والتجربة القاسية التي مر بها السودانيين جرَّاء ذلك. وبهذا يتجاوز الكاتب واقع السودان وينكر وجود أزمة حقيقية ومُوثَّقة في السودان سببها الدين وينكر التقسيم الذي

تم في المجتمع السوداني بسبب الدين بالإضافة إلى الحرب الدينية وإعلان الجهاد والفتاوي الدينية فهنالك العديد من الإنتهاكات الجسيمة التي مورِست بإسم الدين في جميع الحِقب التاريخية وخاصة في عهد الإنقاذ – فالدولة الدينية في الإسلام ترتكز على (نظرية التفويض الإلهي)، وأهم مبدأ في هذه النظرية هو (مفهوم الحاكمية) أي أن سلطة الحكم والتشريع هي (لله) ولعل الكاتب يذكر هذه الشعارات جيداً (هي لله .. هي لله) شعار الإسلاميين طوال فترة حكمهم التي إمتدت لثلاثين عاماً. والمذاهب الإسلامية سواء كانت (سُنَّة – أو شيعة) تتَّفق جميعها على إن الحاكم لا بد أن يكون مُسلماً ويتم إختياره من بين جماعة المُسلمين، فقط يختلفون في طريقة الإختيار، فبينما يرَى السُنَّة إن الحاكم يتم إختياره من بين المسلمين، يرى الشيعة إن الحاكم يجب أن يتم تعيينه بواسطة (الله) – التعيين الإلهي – وبالتالي فإن الدولة الدينية لا تُتيح الفرصة لغير المُسلمين للحكم وتولِّي أمر الناس، وقد قسَّمت الدولة خلال حكم الجبهة الإسلامية القومية السودانيين وجعلت بعضهم مواطنين من الدرجة الثانية، وقاد ذلك إلى إنفصال جنوب السودان. فالإنفصال كان واحدة من أسبابه الأساسية - بجانب أسباب أخرى - الإصرار على الشريعة الإسلامية وفرضها على جميع السودانيين، ولم يكن ذلك بإستفتاء ولا مؤتمر دستوري، ولم يؤخذ أساساً برأي الشعب.

نواصل ...

في الرد على دُعاة الدولة المدنية ومُنتقدي "العلمانية" – (2-2)

عادل شالوكا

توطئة :

في المقال السابق تناولنا ما جاء في مقال المحامي عبد المطلب عطية الله : (في فض الإشتباك بين دُعاة الفصل والدمج بين الدين والدولة)، وكيف حاول الخلط بين مفهوم الدولة العلمانية والدولة المدنية لتشويه العلمانية من جهة، والترويج للدولة المدنية من جهةٍ أُخرى. كما حاول عكس مزايا العلمانية بإعتبارها صفات الدولة المدنية في إطار هذا الترويج. وكيف حاول إستخدام الحُجَّة والحيلة بأن ظروف نشأة وتطوُّر الدولة العلمانية غير متوفِّرة في السودان ولذلك لا يجب نقل هذه التجربة (العلمانية) إلى السودان، حيث قام بإستدعاء التجربة الغربية بصورة إنتقائية، وزعم بإن التشابُك بين الدين والدولة هو مُجرَّد جدل فلسفي مُستلف من واقع تاريخي مُختلف نشأ في أوربا خلال فترة سيطرة الكنيسة على مفاصل السلطة السياسية – مؤكِّداً إنه في الحالة السودانية فالأمر لا يتعلَّق بالبناء الدستوري أكثر من كونه تدابُر فلسفي بين النُخب وسجال بين الأطروحات والمشاريع الآيديولوجية والسياسية بين اليمين واليسار الذي تعاظم بسبب تسييس الإسلاميين للدين وفرض دولة بإسم الإسلام والتجربة القاسية التي مر بها السودانيين جرَّاء ذلك. وهو نفس موقف وفد الحكومة التفاوضي.

سنواصل في هذا المقال ردنا على ما جاء في مقاله الذي قصد به مواجهة (دُعاة العلمانية) - كما أطلق عليهم.

النظام الديمقراطي .. هل يهضم حقوق الآخرين ؟ :

يتناقض الكاتب في الدعوة للديمقراطية وربطها بالأغلبية في مُحاولة منه لإيجاد حُجة بأن ينص الدستور على دين الأغلبية بقوله : (لذلك يُميّزون دين الأغلبية بوضعية أخص عن الديانات الأخرى التي تُمثِّل أقلية السكان) - ويقصد بعض الدول الأوربية التي إستدل بها في حُججِه مثل (بريطانيا، السويد، الدنمارك، النرويج ...) – وأشار إلى بعض النصوص الدستورية مثل : المادة (25) من دستور (ليتوانيا) التي تنص على أن : (للكيان الإنساني الحق في أن تكون له عقيدة وأن يُعبِّر عنها بحرية). والمادة (26) التي تنص على : (حرية التفكير والإقتناع والعقيدة لا يُمكن تحديدها، فالآباء أو أولياء الأمور يتولُّون دون أي تحديد مُهمَّة التربية الدينية والأخلاقية لأولادهم حسب قناعاتهم). ويريد أن يربط ذلك بمسألة الأغلبية، وإنه من حقِّهم النص على ما يريدونه في الدستور.

وهذا يتطابق مع موقف الصادق المهدي الذي أعاب على الوثيقة الدستورية الموقَّعة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير بإنها لم تنص على إن (الإسلام هو دين أغلبية السودانيين) – و إن (اللغة العربية هي لغة البلاد الوطنية) ..!!!.

فالواقع يقول إن أوربا أو الدول التي ذكرها الكاتب في المقال لم تشهد صراعاً على أساس الدين ولا إضطهاداً دينياً ولذلك وجود مثل هذه النصوص لا تُسبِّب مشكلة في أوربا عكس الحالة السودانية التي وضِعت فيها مثل هذه النصوص : (إن الدين الإسلامي هو دين الأغلبية، وإن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع ... إلخ)، فنتيجة لوجود مثل هذه النصوص تم إستغلال الدين في السياسة وإندلعت الحروب المُدمِّرة، وإنفصل جنوب السودان بسبب التمييز الديني

والإضطهاد ومُصادرة الحريات الدينية. وإستمرت هذه السياسات بعد إنفصال الجنوب ضد السودانيين غير المُسلمين. وبالتالي فإن مُقاربة الكاتب غير موضوعية، وليست منطقية.

فالديمقراطية تعني (شريعة الإختلاف) التي تؤسِّس لواقع التنافس المفتوح Open competition على السلطة ومتلازماتها، وليس الصراع Conflict المُغلق عليها. وهي نظام يتطلَّب في الواقع عدة شروط إجرائية أهمها : الإستقرار الدستوري الذي يتأسَّس على فلسفة ومنظور الإختلاف كمصدر للحقوق، وعلمانية المعايير في التطبيق بإعتبارها قابلة للقياس والتحقُّق والتعديل، وبالتالي مشروعية التعميم، عكس اللاَّ علماني الذي يبقَى حقاً فردياً أو (جماعياً خاصاً) ومحصوراً في تطبيقه على مُعتقديه، ولا يجوز تعميمه على الآخرين وفرضه عليهم. وبالتالي فإن دعوتهم هذه تتناقض مع جوهر الديمقراطية وتُصادر حقوق الآخرين الذين يعتبرونهم (أقلية)، ويضعون أمامهم موانع (الدين – اللغة) تحول دون وصولهم إلى السلطة وإمتيازاتها. فأي دولة تحترم سكانها وتعاملهم بمساواة وبدون تمييز، تضع مباديء دستورية تكفُل الحرية والعدالة والمساواة بين جميع المواطنين للحفاظ على وحدة وتماسُك المجتمع – وأحياناً تكون هذه المباديء "فوق الدستور" لضمان عدم نقضها أو إلغائها أو تعديلها مُستقبلاً.

المباديء فوق الدستورية :

هي مجموعة من القواعد والأحكام يتم رفعها إلى مرتبة أعلى من مرتبة الأحكام الدستورية نفسها، فتكون مُطلقة ثابتة وسامية، مُحصَّنة ضد الإلغاء والتعديل عند تعديل الدستور أو تغييره أو حتى تعطيله، وتصبح فوق الدستور وحدَّاً عليه، ولا تجوز مُخالفتها بمواد دستورية أخرى، وتكون المحكمة الدستورية مُلزمة بمُراعاتها وتطبيقها، حتى لو لم تكن

مُضمَّنة في الدستور - أحياناً تُصاغ في وثيقة مُستقِلَّة – وهي مباديء يتم التوافق عليها مُسبقاً، وقبل البدء في كتابة الدستور، ومن قبل جميع القوى والمُكوِّنات المُجتمعية الموجودة في البلاد دون إستثناء بغض النظر عن حجمها وموقعها ونسبة تمثيلها، والغرض منها إلزام السلطات القادمة والمُتعاقبة مهما كانت أغلبيتها البرلمانية وقُدرتها على الإنفراد بالسلطة، بالمباديء المُشتركة بين مُكوِّنات المُجتمع، وعدم تمكينها من تعديل الدستور بحسب رغباتها وتشريع قوانين تُهدِّد الحريات العامة وحقوق بعض المُكوِّنات. مضمون هذه المباديء – عموماً – هو الحريات العامة والكرامة الإنسانية، وعدم التمييز بين المواطنين، وحقوق الإنسان الأساسية والتي يكتسبها الإنسان بمُجرَّد كونه إنساناً. وقد أصبحت حقوقاً عالمية حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة عام 1948، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966. وكثيراً ما أصبحت تُضاف إلى الدساتير الوطنية وتُعطَى صفة السمو والثبات – يُضاف إليها كذلك مباديء أخرى تفرضها أحوال البلد وهمومه. فمشكلة تمثيل الولايات حضرت كمبدأ فوق دستوري في دستور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإستقلال. وتثبيت النظام الجمهوري فرض نفسه في الدستور الفرنسي كمبدأ أعلى. ومآسي ألمانيا بعد حربين عالميتين مُدمِّرتين فرضت نفسها على دستور 1948 عبر مباديء سامية تقطع الطريق على عودة التطرُّف والديكتاتورية من خلال اللعبة الديمقراطية (نظرية تحصين الديمقراطية). وكذلك تجربة جنوب أفريقيا وحاجتها لتصفية نظام التمييز العنصري (الأبرتهايد) وتعزيز المصالحة. ومن أشهرها أيضاً المباديء فوق الدستورية الواردة بالدستور التركي والتي كرَّست علمانية الدولة التركية.

تصبح الحاجة ماسة إلى هذه المباديء، ويرتفع الطلب عليها بشكل خاص في البلاد التي تحتاج إلى بناء نظامها السياسي والقانوني الجديد بعد المرور بفترة نزاعات عنيفة وحروب أهلية تؤدِّي إلى تحطيم الروابط المجتمعية والوطنية وأسُس التعايُش بين أبناء الوطن الواحد، وتُقسِّم الناس على أسُس ما قبل الدولة (طائفية – قبلية – إثنية – دينية) الأمر الذي يعني سيادة أجواء الشك والريبة والتوجُّس بين المكوّنات المُختلفة في الدولة.

هذا بالضبط ما يحتاجه السودانيين لبناء دولة قوية ومُستقِرَّة وقابلة للحياة. فلابد أن تكون العلمانية وفصل الدين عن الدولة، بالإضافة إلى حق الشعوب السودانية في مُمارسة حق تقرير المصير متى ما رأت ضرورة لذلك، من المباديء الرئيسية التي ينبغي أن تكون فوق الدستور - من أجل تحقيق السلام والإستقرار والوحدة والتقدُّم.

يعتبر الكاتب إن خيار فرض الدولة العلمانية يقوم على صراع ديني مُتخيَّل جذوره سطحية في الواقع الإجتماعي وإنه محمول على أجنحة الغطرسة والتعالي الفكري لنُخب ترى إن الدولة الدينية هي الخيار القسري المفروض على الشعب السوداني ضارباً المثل بتصريحات (دكتور/ محمد يوسف ودكتور/ محمد جلال هاشم). وهذا نُكران لوجود أزمة حقيقية بسبب الدين في السودان، فهذا ليس مُجرد صراع مُتخيَّل، والشواهد في السودان تؤكِّد ذلك. وهل التحدُّث عن الحقائق والمُطالبة بالحقوق يُعتبر غطرسة وتعالي؟ !!.. الغطرسة والتَّعالي هو وصف حديث (محمد يوسف - ومحمد جلال هاشم) بالغطرسة والتعالي نتيجة لعدم الرغبة في الإعتراف بهذه الحقائق والحقوق.

أما إنتقاده لحصر المُطالبة بالدولة العلمانية في التفاوض بإعتبار إن ذلك من صميم مهام الدستور وإشارته المُبطَّنة للمؤتمر الدستوري،

فالمؤتمر الدستوري لا يُمكن إعتماده بأي حال من الأحوال كآلية لصناعة الدستور لأنه سيُعبر عن آراء النُخب وليس عامة الناس؛ وسيُعبِّر عن الأحزاب السياسية التي بلغت أكثر من (130) حزباً تم تأسيسها بواسطة المؤتمر الوطني، وهي أحزاب مُستنسخة من الأخوان المُسلمين والجبهة الإسلامية القومية، وإقرار الشريعة الإسلامية لم يتم عبر مؤتمر دستوري بل بقرار رئاسي فوقي في سبتمبر 1983، وبنفس هذا القرار يُمكن إلغاء الشريعة الإسلامية وصياغة دستور جديد وإستفتاء الشعب عليه، فما الصعب في ذلك ؟ ما لم يكن هنالك (شيء في نفس يعقوب) .. !!!.

تطرَّق الكاتب إلى سلبيات الدولة العلمانية بإعتبار إن النظام العلماني ليس نظاماً ديمقراطياً بالضرورة، وإن هنالك أنظمة علمانية إنبنت على أسوأ أشكال الديكتاتورية والشمولية مثل (الصين، الإتحاد السوفيتي، دول شرق أوربا، دول أمريكا الجنوبية، وبعض الدول الأفريقية والآسيوية) - على حد وصفه – والكاتب تعرَّض لنماذج الإنتهاكات والديكتاتوريات في بعض الدول العلمانية في أوربا وغيرها، ولكنه لم يُشير إلى الإنتهاكات الهائلة والديكتاتوريات في الأنظمة الإسلامية. كما تعمَّد الكاتب الخلط بين النظام الديمقراطي والنظام العلماني بالرغم من وجود فرق بين النظامين من حيث المفاهيم والمضامين في مُحاولة منه لتشويه العلمانية أمام الرأي العام.

هذا الإدِّعاء الهدف منه إنتقاد النظام العلماني بإعتباره لا يلبِّي طموحات المُتطلِّعين إلى التحوُّل الديمقراطي. والديمقراطية كمفهوم مسألة قائمة بحد ذاتها، والعلمانية كذلك، والحركة الشعبية تُنادي بقيام نظام (علماني – ديمقراطي)، بمعنى ان تُطبَّق العلمانية جنباً إلى جنب مع الديمقراطية. والمُقاربة التي أوردها الكاتب بين النظام العلماني والنظام الديمقراطي هي مُقاربة غير موضوعية – والصحيح أن تتم المُقاربة

بين النظام العلماني والنظام الثيوقراطي بإعتبار إن الدولة الدينية هي النقيض للدولة العلمانية وليس الدولة الديمقراطية. والنظام العلماني يُمكن أن يكون ديمقراطي أو ديكتاتوري – ولكن الدولة الدينية لا يُمكن أن تكون غير دولة ديكتاتورية لا تقبل بالرأي الآخر، ولا تعترف بحقوق الآخرين.

إدَّعى الكاتب أيضاً إن أساس الأزمة الوطنية في السودان لا يقوم على صراع بين المجموعات السُكانية على أسُس دينية وإن تاريخ الصراع في السودان لم يشهد أي نوع من أشكال الصراع بين القوى الإجتماعية بفعل حمولة التديُّن، وإنما الأزمة الوطنية ناتجة عن إخضاع الدولة لمصالح فئة مُحدَّدة وفرض هيمنتها على الآخرين. وهذا الإدّعاء تُكذِّبه الحقائق التاريخية المدعومة بالمُمارسات والإنتهاكات المُوثَّقة القائمة على أساس الدين والتي إرتكزت على فتاوي دينية، ولا يسعنا المجال للتحدُّث عنها في هذا المقال (يمكن الرجوع إلى كتاب : أزمة الإسلام السياسي وضرورة بناء الدولة العلمانية – عادل شالوكا، 2019).

أما في قوله إنه : (لا يرى مُبرّر لإصرار دُعاة العلمانية على فرضها كخيار قسري لتعريف هوية الدولة السودانيه في الدستور في ظل توفُّر ظروف التعبئة المُضادة من دُعاة التسلُّط الديني خاصة وان الذهن العام الشعبي مُشكَّل على أن العلمانية هى النموذج المُضاد للدين والتديُّن).

فالتشويش الذي حدث ويحدُث للشعب السوداني سببه مثل هذا الخطاب، ومثل هذه الكتابات. فبدلاً عن نقل الشعب إلى رحاب الفكر السياسي المُتقدم الذي أنتجته التجارب البشرية من الواقع المُعاصر، يتم حشد أفكارهم وتشجيعهم على رفض ما يضمن لهم السلام والوحدة والإستقرار والرفاه والتقدُّم. وقوى الحرية التغيير التي قادت الشعب للخروج والإنتفاضة وإنجاز هذه الثورة العظيمة، قادرة على توعية هذا

الشعب وتنويره بمزايا النظام العلماني وأهميته في تحقيق السلام والإستقرار في السودان، والحفاظ على الوحدة الوطنية إذا كانت لديهم الرغبة والإرادة في تحقيق السلام الشامل والعادل، وإستعادة الأمن والإستقرار في السودان. إن لم تكن لهم نوايا أخرى، أو يخشون فقدان إمتيازات تاريخية بقيام نظام علماني يؤسِّس للحرية والعدالة والمُساواة بين السودانيين.

الـفـصل الـثـالـث

العلمانية على طاولة التفاوض

الفصل الثالث

العلمانية على طاولة التفاوض

العلمانية روح الثورة .! - قُبح الخرطوم يتعرَّي .. حمدوك سلامتك (1-2).

إبراهيم خاطر مهدي - كاودا، 10 مارس 2020م

ظللنا لأكثر من عقدين ننادي بضرورة إعادة النظر في عامة مكونات الحياة الإجتماعية في السودان، لأن كثير من السلوكيات المتطرفة والتي هي نتاج لتمدد الجماعات الأصولية الإرهابية في السودان تنتشر بصورة مخيفة وغير مسبوقة في تاريخه الطويل والعريق، لكن..! لا حياة لمن تنادي، لأن تلك الآذان قد تغلقت بشمعٍ ثقيل، وأن العقول قد شملها الهوس، وطالما نحن الأعلون في هذه البلد فلنا ما شئِنا، شاء غيرنا أم أبي، يتعري القُبح وألف حمدالله علي السلامة د. عبدالله حمدوك.

بصرف النظر عن السياقات التاريخية لنشأة العلمانية، تعريفاتها ونماذج تطبيقها، نسبر أغوار المسألة المتعلقة بجوهر القضية السودانية.

ماذا تعني العلمانية للشرائح غير المثقفة؟ وكلمة مثقفين في هذا السياق تعني؛ الملمين بمكونات الواقع الماثل أمامهم، همومه، مأكله/مشربه...، تباياناته؛ العرقية، الثقافية، الدينية، الجهوية، النوعية، وحتي المزاجية.

إذن؛ المثقف الذي نعنيه هو، ليس من تناول النظريات العلمية وفلسفاتها المختلفة رغم أهميتها، بل هو الذي يدري بواقعه، ولديه الحس الكافي لتحديد حوجاته المرتبطة بضرورات؛ التعايش، التداخل، التفاعل الإجتماعي وتحقيق المصالح المشتركة التي تقتضيها سبل كسب العيش، تطويرها، والصعود بها الي مدارج التقدم والرفاهية.

عليه؛ تصبح العلمانية سلة متكاملة لحياة أفضل بمنظور حوائج الناس المتجددة، الأساسية منها والتكميلية، وأولها الاستقرار. فكيف يتحقق؟

تحقيق الاستقرار مربوط بتحقيق المساواة بين الناس، والمساواة يصعب منالها دون عدالة تراعي تكافؤ الفرص بينهم وكلٍ حسب مؤهلاته العلمية وخبراته العملية، والعدالة لا يمكن أن تتحقق دون حرية، والحرية تحتاج لبيئة ديمقراطية تعتمل بداخلها الإرادة الشعبية لتوسيع خيارات الناس وتحديد القواسم المشتركة "العام" وهذا يتطلب إنجاز فعل واعي ومنظم تشارك فيه كل قطاعات الشعب، تعُج بداخله توترات الانفعال الغاضبة واللاعنة للواقع الماثل، تحريض قواه الحية، تؤدي نتائجه لواقع أفضل قياساً علي الماضي. ذلك الفعل هو الثورة. فكانت حركات الكفاح المسلح علي طول البلاد وعرضها، وتُوِجت تلك النضالات بثورة ديسمبر العملاقة التي كان حمدوك خيارها في قمة الهرم التنفيذي للدولة.

الثورة...!

هذه الكلمة المحببة لقوى التغيير الحقيقية والمكروهة جداً لقوى الظلام، المحافظة والتقليد، لم تكتسب معناها وتأخذ شرعيتها علي مستوي التاريخ الانساني إلا بالعلمانية. فلا توجد ثورة في هذا العصر الحديث دون علمانية، وعلاقة العلمانية بالثورة هي علاقة الروح بالجسد، فإذا كان جسد الثورة هو المطالب المرفوعة في شعاراتها، فإن روحها هي العلمانية. مهما إدعي المدعون غير ذلك.

لكل ما ذُكِر؛ أصبحت العلمانية مترابطة بشكل أساسي مع الحرية: حرية الرأي، الفكر، المعتقد، العمل، التعليم. ومع الديمقراطية والعدالة والمساواة، حيث لا يمكن لكل هذه المقومات أن تكون دون علمانية.

فكيف نقنع أنفسنا بأن الثورة قد تحققت مع الرفض المعلن من سارقي الثورات؛ ل (العلمانية)؟ ولا توجد ثورتين البتة، فمنذ الأزل هي ثورة واحدة، ما أنجزه الأمريكان في 1776، والفرنسيين في 1789م، هو نفسه الذي تكافح من أجل تحقيقه الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال؛ اليوم، والتحية لقائدها عبد العزيز آدم الحلو، الذي يؤكد أن روبسبيار لم يكن مخطيئ، حينما أعلن علي الملأ أن الثورة واحدة وأبدية. لكل ذلك لن تقنعنا وهي ميتة. فروحها هي العلمانية لضمان شروط العيش معاً، أو حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي ذلك سوف تُسفك دماء غزيرة وعزيزة إن لم نعي الدرس حتي الآن.

نواصل ...

العلمانية روح الثورة. .! - قُبح الخرطوم يتعرَّي .. حمدوك سلامتك (2-2).

إبراهيم خاطر مهدي - كاودا، 11 مارس 2020م

كيف نُقنِع أنفسنا بأن الثورة تحقَّقت دون علمانية؟ مع العلم أن العلمانية مرتبطة بشكل بنيوي مع الحرية: حرية الرأي، الفكر، المعتقد، العمل، والتعليم. ومع الديمقراطية والعدالة والمساواة، كيف؟

تفيد النماذج من الواقع السوداني بأنه لا يمكن ممارسة حرية الرأي دون علمانية، وكلنا تابعنا الحملة الشعواء التي قادتها قوى الظلام تنديداً بنشر النيِّل أبو قرون؛ لكتابه "أحبابي" بدعوي أنه يحمل بذور شيعية، وأرسلت تهديداً شديد اللهجة، بأن هذا النيِّل أبو قرون اما أن يتراجع عن تلك الأفكار وإلا سوف يري، وفي صبيحة اليوم التالي وعلي الصفحات الاولي للجرائد الصادرة صباحاً في الخرطوم؛ أعلن المدعو النيِّل أبو قرون، تراجعه عن تلك الأفكار؛ هذا الذي تم تركيعه علي رؤوس الأشهاد يتبع لنفس الكائنات وأحد مهندسي مسرحية تصفية شهيد الفكر الأستاذ/ محمود محمد طه، وكأنما إرتدَّ السحر علي الساحر.

أما الكاتب محمد طه محمد أحمد، رئيس تحرير جريدة الوفاق؛ وُجِد مذبوحاً وملقياً علي قفاه ورأسة في صدره في أحد شوارع العاصمة. رغم أنه يتبع للجماعات إياها، وما ذلك الا لضيق صدورهم بالرأي الآخر وعدم جوازه.

مصادرة حرية التفكير أنصع تجلياتها محاكمة وإغتيال المفكر محمود محمد طه.

يتمدد الإرهاب ليحاصر المسلمين أنفسهم في معتقداتهم وفي أخص خصوصياتهم ويحرمهم حتي من آداء الطقوس الدينية؛ داخل مساجدهم، في رمضان يقتل الإرهابي عباس الباقر المصلين داخل مسجد الجرافة بأم درمان ولم يشفع لهم سجودهم بين يدي الله، وفي ظل إدعاءات الدولة الدينية وشريعتها المفروضة. ينتقل العنف ليصادر حق الحياة للمصلين داخل مسجد ود نوباوي. يواصل خارج العاصمة ليمارس الإرهابي الخليفي هوايتهم المحببة، قتل المصلين داخل مسجد وقيع الله بودمدني.

يتصاعد العنف بإتجاه الآخر الديني، جلد المصلين المسيحيين داخل الساحة الخضراء، وفض الصلوات التي يؤديها لهم زائر البلاد القس رينهارد بونكي بتوجيهات من وزير الأوقاف؛ عصام أحمد البشير لقوات الشرطة، وقبلها مصادرة النادي الكاثوليكي...الخ.

يأتي الخريجين متقدمين للوظائف بعد إعلان عام من مؤسسات الدولة، يتفاجؤون بأن المعاينة لم تتعلق بتخصصاتهم، بل بتلاوة ما تيسر حفظه من القرآن الكريم، أو أداء الصلوات في المساجد السياسية المنتشرة في المؤسسات العامة؛ التي يشرف عليها متزمتين منتفخي الأوداج من أكل السحت، ليمنوا عليهم بوظيفة تضمن ولاءهم السياسي العقدي.

يعم الهوس ويتمفصل في كل شيئ؛ تصفية المناهج التعليمية في المدارس من كل قيم التسامح و حشوها بجلافة المتطرفين، ذرع بذور التزمت وعدم قبول الآخر وجواز قتله؛ في عامة الحياة الإجتماعية وفي عقول أجيال المستقبل، ... ألم يكن مخاتلة للذات وخداع للغير؛ إنتظار مساواة، عدالة، حرية وديمقراطية في مثل هكذا شروط؟

تتعاظم الجرائم الإرهابية وتنتشر ليس داخل البلاد فحسب، بل تتسرب خارجها؛ إقليمياً ودولياً، لم ينجو منها أحد، شملتنا جميعاً؛ مسلمين، مسيحيين، كجور، أجانب...، وآخِرها محاولة إغتيال رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك؛ الخرطوم، 9مارس 2020م، بعد إعتقاد الحالمين بأن الثورة قد تحققت بالفعل.

لا يقنعنا مُقنع؛ بعدم معرفة الجماعات التي دبرت تلك المحاولة، فهي موجودة ورعتها دولة التمكين من طورها الجنيني الي بلوغها ومراحل شيخوختها الحالية، ونفس الجماعات؛ ويا للعجب..! موجود بعض عناصرها في هياكل حكومة الثورة الإنتقالية الحالية، وأخشي أن يلْتَحِف التحقيق مثل: (الغراب ما بسل عين أخوه...!).

ماهي نفس الجهات التي ورطت السودان في كثير من الجرائم الإقليمية والدولية؛ مثل: (رعاية جيش الرب اليوغندي، زعزعة الأوضاع في دول جوار أخري، تفجير السفارة الأمريكية في أحد عواصم دول الإقليم، محاولة إغتيال الرئيس المصري الراحل؛ محمد حسني مبارك بأديس أبابا، قتل الدبلوماسي الأمريكي قرانفل بالخرطوم، إيواء

إرهابيين شاركوا في تفجيرات 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية،... والقائمة تطول).

مسئولية إخراج شوكة الألم المغروسة في خاصرة الإنسانية اليوم، تقع علي عاتق الجهات الأمنية التي إنحازت لثورة ديسمبر المجيدة، وعلي رأسهم رئيس مجلس السيادة؛ البرهان، ونائبه الأول؛ حميدتي، ومديري؛ الشرطة والأمن؛ بمفهوم: (ابون قدح بعرف محل بعضي أخوه).

الشغل الشاغل والهم الهميم لكل المهتمين بإحداث التغيير في السودان الآن، يجب أن يبدأ بتسليم المطلوبين للعدالة الدولية؛ وفي تقديري، المتهم الأول في محاولة إغتيال رئيس الوزراء؛ هم ال (51) جميعهم، مع سبق الإصرار والترصد ودون مواربة وعلي رأسهم كبيرهم عمر البشير. ليعطوا فرصة للجهات المختصة للتعرف علي مخابيئ أذيالهم المندسة والقبض عليهم ومحاكمتهم. وإلا سوف تكون إغماءة أخري للوطن وهو في غُرفة الإنعاش وتغطية للنار بالعويش.

لن نعترف لكم بثورية أو وطنية..!؟ مالم تبتروا تلك الأيادي النتنة التي إمتدت بالأذي لمعظم أبناء السودان الشرفاء.

ونؤكد بشكل حاسم وقاطع؛ أنه لا ثورة بلا علمانية، فالعلمانية اليوم أصبحت أفق فلسفي يتجاوز التعريفات الإجرائية والسياقات التاريخية، بفضل النظرة الفلسفية التي

يمكنها التطور، النمو والتحول، عكس المفاهيم الدينية، ولم يعد ذلك الأفق محصوراً في فصل الدين عن الدولة.

شعارات ثورة ديسمبر المجيدة "حرية، سلام وعدالة" ، لا يمكن تحقيقها في ثورة ميتة وبلا روح، لأن تلك الروح هي العلمانية :

فأينما وجِد إنسان؛ مستعبد، مضطهد، ذليل، مُكره...الخ، العلمانية تربطه بالقيم الإنسانية التي تحوله من عبد معزول ومحتقن الي صاحب قرار، متنور، ومنفتح علي غيره، يقرر مصيره ورأيه وأفعاله؛ ضمن حدود الأخلاق والواقع والشروط التي تفرضها عليه القيم والمبادئ الإنسانية.

سلام التعايشي والكباشي .. !

عبد الله الشيخ

خط استواء

إذا كان السيدان - التعايشي والكباشي - لم يتفقا في ما بينهما على (ملف تعيين الولاة) ولم يوقعا للتفاوض مع الحركة الشعبية على وثيقة (إعلان المبادئ)، فمع من تفاهمَ وفد الحكومة على (80) في المائة من إشكاليات الحرب والتهميش في هذه البلاد ؟

صبيحة هذا اليوم من المفترض أن يعود الكباشي والتعايشي إلى مائدة التفاوض، بعد أن يكونا قد تراجعا عن مفهومية (الدولة المحايدة تجاه جميع الأديان)، تلك المفهومية التي قوّضت جهود الوساطة، إذ لا بديل لعلمانية الدولة إلا علمانية الدولة هكذا يقول الطرف الآخر، ويقول كل من يؤمن بالسودان الجديد، وإلا فإن على الكباشي والتعايشي ومن شايعهما أن يستفردا بما تبقى من السودان، فهذه القضية المفصلية – علمانية الدولة - ليست هي كل ما تبقى.. ليست هي العشرون بالمائة مما يجب الاتفاق حوله.

هل تُخفى الحقيقة على أهل السودان إذا كان التعايشي والكباشي رئيسا وفد التفاوض في جوبا، يحاولان مرة بعد أخرى (تغطية النار بالعَويش)؟

إن التعايشي والكباشي لن يأتيا بالسلام، لأن هذين (الثوريين) على وجه التحديد، لن يوقعان على وثيقة تحرير

السودان من بوائق الدولة الدينية، لأن تلك الدولة تسكن في أعماقهما.. تلك حقيقة أكثر وضوحاً من أحلام الهبوط الناعم عند دعاة الانتخابات المبكرة!

يظن التعايشي والكباشي أنهما قادران على إقناع حملة السلاح بوأد أحلامهم في سودان يسع الجميع، وغالباً ما يتعللان برفض علمانية الدولة، باعتبار أن هذه القضية (الحساسة) يفترض حسمها في البرلمان المنتخب!

تلك هي (الأوانطة) التي لا تخفى على دعاة السودان الجديد، فقد تقبّل السيدان إبطال مفعول الشرعية الثورية مقابل أن يكون مجلسا السيادة والوزراء هما السلطة التشريعية!

إن كان هذان السيدان مفوضين للإتيان بالسلام، فعليهما أن يبادرا ومن الخرطوم.. بخطوة سهلة يأخذها الطرف الآخر كإعلان حسن نوايا.. خطوة سهلة هي إلغاء قوانين سبتمبر (83).. أنتم تقولون إنها قوانين قديمة وغير سارية المفعول.. حسناً جداً.. أنتم أولى بلحم ثوركم هذا.. أذبحوه كرامة وتمسحوا ببركاته إن شئتم، أو خذوا خياراً آخر لإبراز حسن النوايا طالما أنكم فشلتم في محاكمتهم في الداخل، سلموا البشير وطاقمه الإجرامي إلى محكمة لاهاي، شريطة ألا يدخل أي طرف حكومي في تبيان الفروق الابستمية بين المثول والتسليم!

سلموهم (صُرّة في خيت) إن كانت لكم عقيدة حقيقية في التطبيع مع المجتمع الدولي، إذ لا يُعقل أن تفشل حكومة

الثورة بعد ستة شهور من تشكيلها، في تقديم مجرمين للعدالة!

إن كانت هناك عقيدة حقيقية في التطبيع مع المجتمع الدولي، فإن أقرب الطرق لذاك الهدف هو احترام قرار الـ(أي سي سي) بالقبض على هؤلاء المجارمة، فهو حكم قضائي صدرَ قبل (12) عاماً.

إن كان السيدان - التعايشي والكباشي - لم يتوصلا مع الحلو وعبد الواحد إلى اتفاق إعلان مبادئ للدخول في عملية التفاوض، هل يعتقدان أن (الكلام السمِح) هو مبتغى من قدموا أرواحهم رخيصة من أجل المستقبل؟

عندما يلبس مفاوض حكومة الثورية السودانية، عمامة ابوبكر البغدادي في مفاوضات جوبا .. !!

الهادي قدال

تم خلال الأسبوع الماضي رفع المفاوضات لمدة أسبوعين و نعني مفاوضات السلام الجارية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) بقيادة زعيمها الرفيق عبد العزيز ادم الحلو، و ممثلي حكومة ثورة ديسمبر المجيدة في جوبا تحت رعاية حكومة جنوب السودان.

يرجع أسباب رفع المفاوضات الي تعثرها ، لاختلاف رأي الطرفين في امر علمانية الدولة السودانية، المطروحة من قبل الحركة الشعبية و الموقف الرافض للعلمانية من طرف ممثلي الحكومة الانتقالية للثورة السودانية..!!

الحركة الشعبية تري ان الدولة الدينية لا تحقق العدالة لانها تهتك الحقوق السياسية و حق المواطنة المتساوية و تحطم مبدأ حكم القانون بين اصحاب الملل المتنوعة.

في دولة الشريعة الإسلامية علي وجه الخصوص ، لا يحق لغير المسلم ان يتولي حكم البلاد ..!بالرغم انه مواطن كامل الأهلية.

لا شك ان هذا يعبر عن انتقاص حق المواطنة و الحقوق المدنية و السياسية لجزء من المواطنين.

و نضيف عدم المساواة أمام القانون ، حيث ان شهادة غير المسلم مطعون فيها و شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

نري ان ميثاق حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يحتاج الي التطوير بحيث يحمي حقوق المواطنة و الحقوق المدنية من تغول القوانين ذات الطابع الديني في الدول الأعضاء في المنظومة الدولية.

نعود الي الثورة السودانية ، لنري من يمثلها :

الشارع السوداني الثائر هو صاحب الثورة الوحيد، بعض قطاعات الشعب النقابية و المتمثلة في نقابة المهنيين السودانيين، التحمت مع الشارع و نسقت حركة الشارع الثوري في اتجاه مطالب الثوار.

في إطار تنسيق تجمع المهنيين للشارع الثوري، وضع التجمع ميثاق مبادي لضم القوي السياسية في البلاد من احزاب سياسية، و منظمات مجتمع مدني و اخري ممثلة للفئات. كان الغرض من اشراك كل هذه القوي المختلفة و من غير تصنيفها حسب هوياتها هو جمع اكبر حشد من الشعب لمواجهة النظام المنهار داخليا و مواجهة اسياد النظام الإقليميين

هنا ظهر اسم قوي الحرية و التغير :

المؤسف ان مكونات قوي الحرية و التغيير ، لا جامع لها الا تجمع المهنيين. أما تصنيفهم علي أساس موقفهم من الثورة، فان النتيجة لجد مهبطة..!

بعض القوي في الحرية و التغيير ، هي في الحقيقة في خندق النظام المباد..! و جودها في الشارع الثوري ليس في مصلحة الثورة.

الثورة السودانية كانت نتاج تراكم ثوري عبر العقود الثلاثة من عمر النظام الفاشيست.و نحن نعرف بعضنا بشكل واضح و كل منا يعرف أهداف الطرف الآخر.

الثورة السودانية لم تنطلق لانعدام الخبر او تفشي العطالة و الفساد فقط ، بل انفجرت لهدف اشمل و هو تحطيم قوي الظلام و الرجعية العرجاء الجاهلة.

الثورة ليست ضد حكم البشير في شخصه او عصابته ، و لكن ضد هذا التوجه الموغل في الظلامية، في البداوة ، التوجه الاحادي، توجه القطب الواحد و مالك الحقيقة المطلقة، بالرغم من جهله و بداوته و ظلاميته..!

هل يعقل ان يكون شخص و توجه علي شاكلة الصادق المهدي و حزبه الطائفي ، الجاهل و المتآمر ، جزء من الثورة؟!!

المهدي يتامر علي الشعب و ثورته بعمر النظام الذي يعمل أجيرًا لديه بمقابل ..!

لقد افرغ المهدي و اخرون منظومة قوي الحرية و التغيير من المحتوي الي العمل مع الدولة العميقة ضد أهداف الثورة ..!

هذه هي قوي الحرية و التغيير ، حاضنة الحكومة الانتقالية. البعض في الحرية و التغيير يعمل ضد الحكومة الانتقالية لمصلحة أهدافهم الضيقة.

نعود الي وقوف مفاوض الثورة السودانية في خندق البشير و شريعة شيطانه. لقد لبس مفاوض حكومة الثورة عمامة ابوبكر البغدادي، متخطيا شريعة السرقة و تجارة العملة الي شريعة ، داعش، لبسوا العمامة السوداء.

(لا للعلمانية، العقيدة فوق الوطن...!)

السؤال الملح هنا لماذا اقلتم البشير؟!!

السؤال وموجه للمفاوض الحكومي في مفاوضات جوبا.

كنا نتوقع السند من بعض مدعي النضال، بعض حركات دارفور المصلحة، بعد ان خسروا نصف رجالهم و نصف سلاحهم في معركة (قوز دنقو اللعينة)

تحول هؤلاء من حركات ثورية الي شركات خدمات أمنية.

اجروا رجالهم لدولة الإمارات ، ليقاتل هؤلاء المتمردون مع المتمرد الليبي خليفة حفتر عليه لعنة الله.

اتي مناوي و غيره الي مفاوضات جوبا ، و آذانهم في ارض عمليات خليفة حفتر ، حوارهم الحقيقي مع ملاعين دويلة الإمارات ، ليضمنوا تحويل دينارات القوادة التي يمارسونها.

اري ان المطلوب هو طرد كافة اصحاب شركات خدمات الاترتزاق و الخدمات الأمنية الخاصةمن ساحة الثورة السودانية.

لقد مهر شبابنا هذه الثورة بالدم و الروح ، والأمانة تقتضي ان نحافظ عليها من اطماع الإمام الشيطان الرجيم و من بعض قوادي الارتزاق في الدم..!

و لا ننسي بعض وكلاء عصبيات القومية العربية المندحرة تحت ارجل العم سام، و هؤلاء لا جزور لهم في ارض السودان.

هنالك ثلة المتسولين ، ممن يدعون النضال المسلح بلا سلاح، هؤلاء السماسرة يضرون عملية التفاوض و يفسدونها، نسبة لأطماعهم الضيقة.

نوكد انه لا سلام و لا وحدة حقيقية في السودان الا تحت مظلة نظام يقف علي حياد تام من الأديان و الأعراق و الثقافات و الجهويات و علي مسافة متساوية من الجميع.هي العلمانية ، لا شي سواها الا الحرب و العنصرية و الفساد و كثرة من هم علي شاكلة الملعون عبد الحي يوسف و عمر البشير و أبو بكر البغدادي.

اللهم احمي السودان من أعداء الداخل و الخارج.

موقف الحركة الشعبية تحرير السودان – شمال من علمانية الدولة واضح، ومُسبَّب.

فاروق عثمان

موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وحركة جيش تحرير السودان واضح ومسبب من علمانية الدولة، باعتبار أن تطبيق الشريعة او اي قوانين دينية تختص الدولة نفسها بها وتتبناها، يضع موانع هيكلية لتحقيق شروط الحرية العدالة المساواة (شعارات الثورة) بين شعوب السودان المختلفة إثنيا وثقافيا ودينيا ونوعيا ويجعل الكجوري واللاديني والمسيحي والمراة والطفل، الذين يعيشون في هذا الوطن معك، مواطنين دون او في مرتبة اقل من حيث تحقيق مطلوبات الثورة، ليس في تلك المناطق فحسب بل في كل السودان بنص الشريعة حيث ان الشريعة تعتبر المختلف دينيا موجب للقتال أو دفع الجزية وهو صاغر، او القتل لمن إختار ترك الاسلام واعتنق دينا آخر ، والمراة لا يجوز لها ان تتولي أمر الناس ويحق ضربها ان هي نشزت ولها نصف حقوق الرجل في كثير من الاشياء المتعلقة بقوانين الاسرة والطفل او ما يعرف بالاحوال الشخصية ، كما انه يجوز زواج الاطفال، وغيرها من موانع هيكلة كثيرة تنص عليها الشريعة إن هي طبقت، كل هذه الأشياء تمنع وتقف سدا منيعا بان تطبق قيم الثورة المتمثلة في العدالة والحرية والمساواة مما يفضي منطقا الي مطالبة الآخرين بفرز عيشتهم، والذي جعلهم اخرين معروف ومعلوم كما ذكرناه عاليا .

الغير مفهوم هو موقف احزاب الوسط التقدمية، الباهت والجبان التي تتبني العلمانية من وراء حجاب، وتمارس نوع من الفصام السياسي والفكري الغريب، والمربك والمحير اكثر موقف القوي النسوية التي في جوبا الآن ، تتوسط للسلام ولا تعلن موقفها من علمانية الدولة في ذات الاثناء تنادي بالغاء قوانين الأحوال الشخصية؟؟ ، والذي هو شريعة بحتة.

الذين يخافون من تيارات الهوس الاسلامي الآن، وهي في اضعف أوقاتها لن يجلبوا علمانية الان ولا مستقبلا، لا في مؤتمر دستوري ولا غيره، وهو محض تكتيكات وخدع من بنية وعي جمعية للمركز المخادع والمستهبل ظل يمارسها وما زال، تجار الدين وسماسرته يفهمون منطق القوة لا قوة المنطق، وهم أحرص الناس علي الحياة ونعيمها والتمرُّغ في ملذاتها.

الخوف منهم الان هو دفعة معنوية كبيرة لهم، تجعلهم يحشدون قوتهم ويثقون في أنفسهم ، حينها يا صفوة المركز المرتعشين لن تحققوا سلام ولن تبنوا دولة وسيكون هناك انفصال جديد تجلسوا لتطلقون العويل والصراخ عليه في بكاءات ومحاريب الندم الجماعي .

السلام يصنعه الشجعان لا المرتعشون والجبناء والعلمانية تحققها الشعوب التي يتقدمها قادة حقيقيون شجعان في فكرهم، مُصادمين في طرحهم، متسقين بين فكرهم وسلوكهم وليس مجرد قطيع أقزام .

ما هذا البؤس؟